خلال رعايته احتفال منطقة مبارك الكبير التعليمية

الهيم: جهود المعلمين المشهودة تستحق التقدير والاحترام

مجموعة من الطلاب يعبرون عن احترامهم للمعلم

الهيم والكندري وبورحمة اثناء الحفل

مع إشراقة الصباح وتحت رعاية مدير منطقة مبارك الكبير التعليمية الاستاذ طلق الهيم ومدير الشؤون التعليمية الاستاذة فاطمة الكندري ومدير الأنشطة التربوية الاستاذ عيسى بورحمة، افتتح طابور الصباح بمدرسة عبدالله مشاري الروضان المتوسطة بالسلام الوطني وآيات من ذكر الحكيم وكلمة من الاذاعة المدرسية عن أهمية المعلم ودوره في تنمية وتطوير جيل جديد متلق وواع، بعدها تقدم مدير المدرسة الاستاذ محمد العوضي بكلمة شكر فيها كل من مدير المنطقة ومدير الشؤون التعليمية ومدير الأنشطة التربوية على حضورهم هذا التكريم لما له دور للمعلم وبين فضله وأهميته، ومن ثم تقدم مدير المنطقة بكلمة رحب فيها بالحضور والمعلمين وشكرهم على جهودهم بهذه المرحلة الصعبة التي تعتبر مرحلة نقل للطالب، وتمنى أن يكون التكريم يليق بما قدمه المعلم من جهود مبذوله وتقدم بتكريم معلمي اللغة العربية واللغة الانكليزية. ثم قدم قسم التربية البدنية فقرة الكاراتيه التي تفنن الطلاب فيها، وتسلسل بعدها بتكريم بقية الأقسام: الاجتماعيات، الحاسوب، الدراسات العملية والفنية. وقدم قسم الموسيقى معزوفه موسيقيه شيقة، وأكمل التكريم لقسم: العلوم، الرياضيات والبدنية.

وأخيرا كرم مدير المدرسه كل من مدير المنطقة الاستاذ طلق الهيم ومدير الشؤون التعليمية الاستاذة فاطمة الكندري ومدير الأنشطة التربوية الاستاذ عيسى بورحمة وقائد منطقة مبارك الكبير إبراهيم الدعيج . وانتهى طابور الصباح مع بعض التمارين الرياضية.

وقعا اتفاقية في مؤتمر صحافي حضره المساعيد والدعيج

«الكويتية» تجدد شراكتها مع «الأردنية» لصيانة الطائرات

عمان – «كونا»: جددت الخطوط الجوية الكويتية شراكتها مع الشركة الاردنية لصيانة الطائرات «جورامكو» من خلال اتفاقية وقعها الجانبان بهدف تحسين اداء طائرات في اسطول الخطوط الكويتية.

ولخص الجانبان عوامل النجاح واهمية الاتفاقية في مؤتمر صحافي مساء أمس الأول، حضره وزير النقل الاردني هاشم المساعيد مندوبا عن رئيس الوزراء الاردني فايز الطراونة وسفير الكويت لدى الاردن د.حمد الدعيج وسفير الاردن لدى الكويت محمد الكايد.

وقال رئيس مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الحميدي ان الخطوط الجوية الكويتية تضع في اولوياتها توفير عنصر السلامة وان الاتفاقية تمثل نقلة نوعية في التعاون المثمر بين الشركات العربية بوجه عام والخطوط الجوية الكويتية والشركة الاردنية لصيانة الطائرات بوجه خاص وتمثل جسرا من التعاون بين البلدين الشقيقين.

واضاف ان مؤسسة الخطوط الكويتية دأبت منذ سنوات على اسناد الكثير من المشاريع والاتفاقيات لشركات رائدة وهي اليوم تجدد اتفاقية الشراكة مع الاردنية لصيانة الطائرات التي تتمتع بسجل حافل في مجال صيانة الطائرات وكفاءة متقدمة ومرافق هندسية متطورة فضلا عن الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للشركة الاردنية لصيانة الطائرات «جورامكو» اسامة فتالة ان الاتفاقية تجسد رؤى القيادتين في البلدين ممثلة في سمو امير الكويت الشيخ صباح الاحمد وجلالة الملك عبدالله الثاني مؤكدا اهمية الاتفاقية في تقوية اواصر التعاون بين البلدين والمؤسستين.

وقال ان «جورامكو» ستقوم بموجب الاتفاقية باعمال الصيانة لطائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية وذلك امتدادا لاعمال فنية سابقة بدات بين المؤسستين في عام 2007.

كما اكد اهمية الاتفاقية في تعزيز اواصر التعاون بين الاردن والكويت وتعزيز اسس التكامل الاقتصادي والتجاري بينهما في قطاع الطيران المدني والنقل الجوي.

بدوره اكد مندوب رئيس الوزراء الوزير المساعيد في تصريح للصحافيين عقب التوقيع اهمية الاتفاقية ودورها في تعزيز علاقات التعاون الاخوي بين البلدين والمؤسستين.

وستجري «جورامكو» بموجب الاتفاقية اعمال الصيانة اللازمة لثماني طائرات تتبع الخطوط الجوية الكويتية. وتعد الشركة الاردنية لصيانة الطائرات «جورامكو» مركز صيانة متخصصا ومعتمدا من قبل سلطات الطيران الدولية من بينها منظمة سلامة الطيران الاوروبية والوكالة الفيدرالية للطيران الامريكية اضافة الى كونها معتمدة من قبل عدة خطوط طيران في الشرق الاوسط واسيا واوروبا.

تنهات

حرب البيانات

الحياة البرلمانية، وإحداث فراغ دستوري وتشريعي في البلاد،بل واتهم بعضهم رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، صراحة احيانا، وتلميحا أحيانا أخرى، بأنه هو الذي يقود مخططا لاستمرار المجلس المعاند بحكم المحكمة الدستورية، والحؤول بكل السبل للمكنة دون عدم حله، كما تلقفوا نبأ اللقاء الذي عقده سمو أمير البلاد مع عدد من أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء الماضي، بناء على طلب هؤلاء الأعضاء، ليؤكدوا أن أولئك النواب ناشدوا سمو الأمير عدم حل المجلس.

وأوضحت المصادر لـ«الصباح» أنه ثبت بالدليل القاطع عدم صحة كل التخوفات والظنون، فقد رفع مجلس الوزراء عقب اجتماع استثنائي عقده يوم الأربعاء الماضي، مشروع مرسوم بحل مجلس 2009 إلى سمو أمير البلاد، وأكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أن هذه الخطوة «جاءت بناء على توجيهات صاحب السمو الأمير بضرورة الإسراع في استئناف المسيرة البرلمانية». وتبين للكافة أن مثل هذه القرارات المصيرية هي في يد أمينة، وأن صاحب السمو دأب على استشارة جميع الأطراف والقوى السياسية المختلفة، لكن الزعم بأن أحدا يستطيع ممارسة ضغط لفرض توجه معين، هو زعم باطل ولا أساس له.

وكانت كتلة الأغلبية قد أصدرت أمس بيانا جددت من خلاله تحذيرها من تعديل الدوائر أو تغيير آلية التصويت، عبر مراسيم ضرورة، وقالت الكتلة في بيانها: «إن النظام الديمقراطي في الكويت يمر هذه الأيام بمنعطف خطير يتمثل في مؤامرة متواصلة تستهدف تزوير إرادة الأمة من خلال تعديل النظام الانتخابي عبر مراسيم الضرورة، دون التزام بضوابط الدستور التي قررتها المادة «71» من الدستور، ودون اعتبار لما أوردته المحكمة الدستورية في العديد من أحكامها بشأن حدود استخدام مراسيم الضرورة».

وأكدت الكتلة أن «المؤامرة على الدستور والنظام الديمقراطي، إنما تحاك من قبل أطراف سقطت شعبيًا وموغلة بالفساد، مع أصحاب مصالح ونفوذ يسعون إلى تغييب الإرادة الشعبية، وتشييد نظام دولة بوليسية وحكم فردي، من أجل ضمان تعاظم ثرواتهم وسيطرتهم على أصحاب القرار ومقاصله، واستمرار نهبهم وهدرهم من المال العام بلا رقيب أو حسيب».

أضافت أن قرار مجلس الوزراء يوم أمس الأول «الأربعاء» بشأن حل مجلس الأمة المنتخب عام 2009 تأخر كثيرًا، وبعد أن تم إدخال البلاد في فراغ دستوري، محذرة من أن «استمرار خضوع السلطة لتأثير أصحاب المصالح، وتلاعبهم بقرارات الدولة المصيرية وفقها، يكشف أن السلطة تتجه نحو انفصال تام عن الواقع السياسي القائم، وعدم مبالاة برأي المواطنين». وشددت على أن «الشعب الكويتي الحر لن يقبل تمادي السلطة في تجاوز أحكام الدستور والقضاء، كما لن يقبل استمرار هيمنة طبقة فاسدة على القرار».

ودعت الكتلة «الشعب الكويتي وجميع قواه السياسية والنقابية والمدنية إلى التماسك والتضامن لمقاومة العبث الجاري في البلاد، وإعادة الأمور إلى نصابها وإلزام السلطة باحترام إرادة الشعب والالتزام بدستور 1962، كما حذرت من «مغبة تحويل الكويت إلى دولة بوليسية، واللجوء إلى القمع وللملاحقات السياسية».

وفي إطار موقف الأغلبية أيضاً من التطورات الأخيرة، أكد النائب عبدالله البرغش أن الكتلة مصممة على مقاطعة الانتخابات المقبلة إذا ما أقدمت الحكومة منفردة على تعديل الدوائر، أو تغيير عدد الأصوات، من خلال مرسوم ضرورة.

وقال البرغش في تصريح له عقب اجتماع الأغلبية في ديوانه مساء أمس الأول: «إن الشعب الكويتي يرفض انفراد الحكومة بتحديد مصير الدوائر أو آلية التصويت، ويجب على الجميع احترام أحكام القضاء».

بدوره أكد النائب عمار العجمي في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية: «إن حل مجلس 2009 هو استحقاق وطني التفت فيه إرادة الشعب مع إرادة الدستور». لافتا في الوقت نفسه أن الهجوم على الأغلبية زاد من شعبيتها، وشكل دعاية ورواجا لها.

من جهته قال النائب د.وليد الطبطبائي: «إنه بعد رفع الحكومة مرسوم الحل، فإننا كسبنا معركة ولم نكسب الحرب»، معتبرا أن محاولة الحكومة استصدار مرسوم بتعديل الدوائر أو عدد الأصوات هو «أصبع ديناميت سينسف ما تبقى من ديمقراطية الكويت».

وذهب عضو مجلس الأمة المبطل أسامة الشاهين إلى أن «الكويت تنفست الصعداء، لكن أصحاب المآرب الأخرى يريدون عكس ذلك».

من جهتها أصدرت الجبهة الوطنية لحماية الدستور بيانا قالت فيه: إنه «بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها الأخير برفض الطعن الحكومي بعدم دستورية القانون رقم «42» لسنة 2006، وبعد تردد غير مبرر، أعدت الحكومة مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة المنتخب عام 2009، وقد كان من المؤمل أن تعلن الحكومة تعهدها بإجراء الانتخابات وفق النظام الانتخابي الحالي، إلا أن هذا لم يحدث نتيجة وجود مخططات لانفراد السلطة بتعديل هذا النظام على نحو يحقق أهدافها، وهو ما يعني استمرار التوتر السياسي في البلاد».

أضافت أن «الجبهة الوطنية ترى أن الحكومة الحالية لا تتمتع بأدنى درجة من درجات الاستقلالية، وليس لديها القدرة على اتخاذ القرارات المهمة وفق النظام الدستوري، وهو الأمر الذي نتج عنه الميل فعليا نحو النظام الرئاسي وليس البرلماني وهو أمر يخالف أسس الدستور».

ورأت الجبهة أن «الكويت تمر حاليا بفراغ دستوري وينتابها التوتر بما يجعلها تقف على مشارف اضطراب سياسي شامل، كل ذلك بسبب الجنوح نحو الحكم الفردي المناهض للدستور، ولا نظن أننا في حاجة لبيان الآثار المدمرة للحكم الفردي على سلطات الدولة ومؤسساتها، بل وعلى ذرية مبارك الصباح أيضا».

واختتمت الجبهة الوطنية بيانها بالتأكيد على أن «عجز الحكومة عن اتخاذ قرار إجراء الانتخابات وفق النظام الحالي للدوائر الانتخابية يعني قبولها لمنهج الحكم الفردي في البلاد ومساهمة منها في تكريسه، وهذا ما يؤكد يقينا أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء لا يملكون من أمرهم السياسي شيئا. لذلك، فإننا نرى أن الحكومة الحالية ليست أهلاً لتحمل المسؤولية العامة، وبهمنا أن نؤكد أن استمرار الوضع الراهن يستنهض حتما همة الشعب الكويتي للدفاع عن حقوقه وعن النظام الديمقراطي وعن شعبية الحكم».

في المقابل دعا النائب علي الراشد لإصدار مرسوم ضرورة لخفض عدد الأصوات المتاحة لكل ناخب، وقصرها على صوت واحد أو صوتين على الأكثر، مؤكدا أن الأربعة اصوات «عززت الفئوية والطائفية والقبلية».

ولفت الراشد في تصريح للصحافيين إلى أهمية صدور مراسيم أخرى تتعلق بالذمة المالية للنواب، وكذلك نبذ الكراهية.

من جهة أخرى قال الراشد مخاطبا النائب أحمد السعدون في ندوة جماهيرية عقدت مساء أمس الأول: «بايحك هالكرسي، قلتعلم أن الكويت أكبر منك ومن كرسيك.. انت الآن عضو ورئيسك هو جاسم الخرافي.. وإحنا نخاف انت وأغلبيتك من الصوت الواحد».

وفي الندوة نفسها أكد الوزير والنائب السابق أحمد المليفي أن حكم المحكمة الدستورية ألغى بالمسؤولية على الشعب الكويتي لاختيار من يحسنون تمثيله وخدمة بلدهم بشكل صحيح، مشيرا إلى ان «تجربتي مجلس 2009 و2012 أكدتا وجود تجاوزات وخروقات، لا نستطيع معها أن نطمئن إلى مستقبل بلادنا إذا عادت هذه الأغلبية نفسها إلى البرلمان».

إلى ذلك أكد الخبير الدستوري د.هشام الصالح في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية أن صدور مراسيم ضرورة هو حق مطلق لصاحب السمو الأمير، وقتما يرى ذلك مناسبا، موضحا أن تقليص عدد الأصوات يعتبر مطلبا ملحا الآن، بعدما تبين من عوار يشوب تجربة الأصوات الأربعة، وما أسفر عنها من تحالفات وتبادل أصوات، بما يشكل تزييفا صريحا لإرادة الأمة.

وفي تصريح مماثل لقناة «الصباح» أوضح الخبير الدستوري فهد الجيتي أن الأزمات التي يمر بها أي بلد ديمقراطي هي أمر طبيعي تؤكد حيوية هذا البلد، والمهم أن يجتازها بسلاسة وسلام، مؤكدا ثقة الشعب الكويتي كله في حكمة سمو الأمير واتخاذ القرار المناسب لمصلحة شعبه.

وحول توقعاته لاختيارات الناخبين للمجلس القادم قال الجيتي: إنها لن تختلف كثيرا عما سبق، فنحن لا نزال نختار في الأساس، بناء على اعتبارات اجتماعية وعلاقات خاصة.

البورصة ترحب

فيما ارتفع المؤشر السعري بسبب موجة الشراء القوية على الشركات الرخيصة والواعدة وبعض المجاميع الاستثمارية التي تحركت مجددا وساهمت في رفع المؤشر.

وكان سوق الكويت ارتفع أمس وأول من أمس ما خلق حالة ايجابية بين اوساط المتداولين، خاصة انه تفاعل مع «الحل» بالصعود.

وأكد المراقبون: ان المضاربات استمرت بقوة على الشركات الرخيصة في نهاية جلسة الأسبوع، مشيرين الى ان الأجواء العامة ايجابية، اذ ان هذه الشركات بدأت تتحرك بشكل تدريجي في ظل الرغبة الشرائية الواسعة ما انعكس على السيولة التي وصلت الى 36.3 مليون دينار.

ومضى المراقبون: ان في نهاية الجلسة جاء اللون الاخضر وهو مربح، اذ ان المؤشر السعري يتجه نحو كسر حاجز جديد، ومن المتوقع أن يواصل المؤشر صعوده.

وزاد المراقبون: ان السوق ينتظر القرارات المصيرية التي ستعطيه دفعة الى الامام، الا ان بعض المستثمرين يسيفون تلك القرارات بعمليات شراء واسعة.

وأفاد المراقبون: ان بعض المجاميع الاستثمارية النشطة تشهد حاليا عمليات تجميع استعدادا لجولة جديدة، وهذا ما حصل أمس.

وكان سوق الكويت سار خلال منتصف الأسبوع في الاتجاه الصحيح، اذ جاءت جلسة أمس مميزة يغلب عليها طابع الشراء والدخول على العديد من الشركات الواعدة والرخيصة ترقبا لصدور قرارات اقتصادية حاسمة ستكون لها انعكاسات إيجابية سريعة على حركة التداولات خلال الفترة المقبلة.

ورأى المراقبون أن جلسة أمس معلمئة بارتفاعها ارتفاعاً جيداً، اذ ان السوق ومنذ أكثر من شهر حقق ارتفاعات جيدة، لذلك جاءت عمليات جني ارباح كردة فعل طبيعية، وهي مهمة لبناء مراكز جديدة، اذ ان التوقعات تشير إلى أن السوق يمر بمرحلة استعداد للتطورات القادمة.

وزاد المراقبون: ان السيولة ارتفعت في نهاية الأسبوع، مؤكدين ان قيمة التداول في تصاعد.

وأكد المراقبون ان الوضع يظل ايجابياً وهذا ما تحقق أمس بعد ثلاث جلسات من الانخفاض، مشيرين الى ان قيمة التداول تعتبر طبيعية لغياب عمليات الشراء على الشركات الكبيرة.

وأكد المراقبون ان سوق الكويت شهد خلال الأسبوع الماضي نشاطاً وسط ارتياح عام بين المتداولين اثر توارد الأنباء الإيجابية ما انعكس ايجابا على حركة التداولات وهذا ما حصل في نهاية الأسبوع.

الإبراهيم لأعضاء

بعض الصحف المحلية حول جلسة المجلس البلدي في الاول من أكتوبر الجاري وما تخللته من اتهامات من بعض أعضاء المجلس ضد وزير البلدية والمدير العام للبلدية وعدد من قياداتها انه «كان الاجدى بهم الترفع عنها في مثل هذه المحافل».

وأوضح ان موافقة المجلس البلدي على اقتراح تسمية الشوارع بأسماء الاشخاص تعتبر من القرارات المحكومة بنص المادة «12» من القانون «5/ لسنة 2005» بشأن بلدية الكويت التي تتطلب لصدورها تقديم دراسة من الجهاز التنفيذي للبلدية.

وأضاف انه «حقاقا للحق ومن باب العدل والمساواة للجميع تم تشكيل لجنة من الجهاز التنفيذي لبلدية الكويت ومن جهات الاختصاص المعنية بالدولة ممثلة بالديوان الاميري ومجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وجهات اخرى تختص بدراسة أي طلب وفقا للمعايير والضوابط التي تم اقرارها من المجلس البلدي ثم يتم رفع دراستها للمجلس البلدي للبت في الموضوع على ضوئها».

وعن قول بعض الاعضاء بأن موضوع التسميات «محال من سمو رئيس مجلس الوزراء» أفاد الوزير الابراهيم بأن «مجلس الوزراء ممثلا برئيسه اتخذ قراره رقم «1189 لسنة 2011» المتضمن احالة طلبات اطلاق تسمية بعض الشوارع بأسماء شخصيات كويتية الى وزير الدولة لشؤون البلدية لاتخاذ الاجراءات المناسبة نحو عرض تلك الطلبات على المجلس البلدي».

وشدد على أن ذلك «هو الاجراء القانوني الذي يسلكه مجلس الوزراء احتراما للاختصاصات المقررة للوزارات والمؤسسات الحكومية متعاملا معها بالشكل القانوني والدستوري».

وأشار الى أن «ما سبق اتخاذه من اجراءات من قبلنا» «أي عرضه على اللجنة المختصة بالجهاز التنفيذي لدراسة التسميات ومن ثم احالتها للمجلس البلدي للبت فيها» ما هو الا توافق لهذا التوجه وتطبيق للقانون.

وأبدى الوزير الابراهيم استغرابه مما تمت اثارته من بعض اعضاء المجلس البلدي فيما يتعلق بأن طلب التسميات «وارد من مجلس الوزراء فكيف يتم رفضه»، مبينا ان هناك الكثير من الموضوعات المهمة المحالة من مجلس الوزراء الى المجلس البلدي «وقد تم رفضها من قبل المجلس البلدي ومنها على سبيل المثال لا الحصر تخصيص صوامع لشركة المطاحن الكويتية لتوفير المخزون الغذائي من الحبوب في موقع الشيرة القديمة الى جانب تخصيص موقع لوزارة الداخلية في مدرسة الصديق» متسائلا «ما هو الاجدى تسمية الشوارع أم مخزون استراتيجي للبلد والمواطنين.

وشدد على أن البلدية تتعامل مع المجلس البلدي طبقا للقانون رقم 2005/5 الذي أعطى للوزير الحق بأن يبدي الاعتراض على قرارات المجلس البلدي كما أن لاعضاء المجلس البلدي الاعتراض على مختلف القرارات وفقا للمادة 14 ومن ثم رفعها لمجلس الوزراء للبت فيها مشيرا الى ضرورة أن يسود الاحترام المتبادل وضمن اطار التعاون الذي يهدف لتحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

«الداخلية» تحذر

للقانون والأمن والنظام.

واكدت في البيان ان تنظيم أي من تلك التجمعات أو الحشود أو المشاركة فيها سيتم التعامل معها بكل الحزم والشدة وفقا للقانون والاجراءات وبما يحفظ الأمن والاستقرار.

واعرب الوزارة عن الامل من الجميع الالتزام بالقانون والتعليمات الصادرة وعدم الاحتكاك برجال الأمن أو القيام بأعمال الشغب والعنف وائتلاف الترافق العامة والخاصة وغيرها من المخالفات الأمنية التي تعرضهم للمسائلة القانونية والتعاون مع أجهزة الأمن المعنية.

السعودية تلوح

سيكون التعامل حازما ولن يسمح باي تصرف».

وشدد الخليوي على انه «سيتم التعامل بحزم مع جميع المحاولات التي تهدد امن الحج والحجاج»، وذلك في سياق رد على سؤال حول الدعوات المفترضة الصادرة عن جهات ايرانية لتنظيم مسيرات خلال الحج، وقال «لن يتم السماح لمثل تلك الامور».

لكن الخليوي اشاد في نفس الوقت الى «تعاون الحجاج مع رجال الامن في انجاح مواسم الحج الماضية»، في اشارة الى عدم تسجيل احتكاكات مع الحجاج الايرانيين.

رئيس «الكويتية»

الطائرات «جورامكو» الليلة قبل الماضية ان مبيعات المؤسسة تراجعت في الاشهر الاخيرة بفعل الحملة الاعلامية حول سلامة الاسطول والحراك الشعبي الذي تشهده عدة دول عربية.

واضاف ان هيئات الطيران المدني الرقابية او المصنعين هم من يحكم على سلامة الطائرات وان الشركة استطاعت التغلب على الحملة التي استهدفت قطاعا «حساسا».

وأوضح ان الحملة الاعلامية والربيع العربي اثرا على مبيعات الشركة التي اضطرت الى تنزيل ساعات التشغيل وخفضت عدد الرحلات بايقاف الرحلات الى دمشق وكذلك لبعض الوقت الى القاهرة وبيروت كما ان بعض الخطوط شهدت انخفاضا في أسعار التذاكر خاصة وان خدمات الشركة تتاثر بالعرض والطلب.

وأكد الحميدي ان طائرات الخطوط الجوية الكويتية امنة وان الشركة تلتزم بمعايير السلامة المتبعة قبيل كل عملية اقلاع.

وفي موضوع خصخصة المؤسسة قال «نحن بانتظار قرار من الحكومة للخصخصة فالمؤسسة جاهزة وكذلك الهيئة العامة للاستثمار» مؤكدا ان القرار سيكون في صالح المؤسسة.

«نفط الكويت»

وقالت «نفط الكويت» في بيان صحافي امس ان العقد يشمل إنشاء محطات كهربائية فرعية في محطات تعزيز الغاز 140 و150 وحظائر صهاريج الخزانات الشمالية والجنوبية ومرافق التصدير البحرية في ميناء الأحمدي.

من جهته أشاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد بالجهود التي بذلتها الفرق التابعة للشركة بالتعاون مع الشركة الكورية المحدودة للهندسة والإنشاءات «إس.كي» والشركة البريطانية لإدارة المشاريع الهندسية والاستشارات «أميك» وجهودهم في تطبيق أعلى معايير السلامة خلال مراحل العمل في مشروع محطة التقوية 132.

وقال الرشيد في كلمة افتتح بها حفلا نظمته شركة «إس.كي» الكورية أخيرا بمناسبة مرور 10 ملايين ساعة عمل من دون حوادث إن ما تحقق في هذا المشروع الذي بدأ تنفيذه خلال شهر يوليو 2010 يعتبر إنجازا استثنائيا وما كان ليتم لولا روح العمل الجماعي والإدارة والتخطيط الجيدين ومثابرة والتزام العاملين في كل المواقع بهدف إحراز أفضل النتائج.

«إعادة الهيكلة»

وقال المجدلي في بيان صحافي امس ان برنامج «اعادة الهيكلة» «يامل بتعاون الوزارة في مجال دعم العمالة الوطنية وتسهيل جميع العقبات التي تواجههم للحصول على المعلومات التي يحتاجونها وعلى كل المتطلبات المشتركة في الجهتين الحكوميتين».

وأكد ان البرنامج «على استعداد لتخصيص مقر دائم لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مبنى البرنامج الرئيسي للنظر في المنازعات التي تاتي من العاملين بالقطاع الخاص وتيسير المعاملات التي يقوم بها المواطنون».

«اتحاد الجمعيات»

وفي التفاصيل: أفاد السمحان في تصريح صحافي بأنّه اجتمع بالشركات الوطنية المنتجة للبيض لبحث الأزمة والتعرف على حلول مناسبة، وتم الاتفاق معها على بيع هذا المنتج بسعر التكلفة دون وضع أي هامش ربحي، ما يعني عودة سعر طبق البيض إلى 990 فلسا، مؤكدا لها أن المستهلكين وذوي الدخل المحدود يعتلون قائمة أولويات الاتحاد، وهذا ما دفعه للتحرك بفاعلية لوضع حد لهذا الارتفاع الفاحش في الأسعار على واحدة من أهم السلع الغذائية والأساسية الضرورية في سوق التجزئة.

ولفت السمحان إلى أن الشركات المنتجة للبيض تفهمت الطرح الذي قدّمه وهو بيع طبق البيض بسعر تكلفته دون تحميل المستهلك أي إضافات ربحية أخرى، مشيرا إلى أن الشركات الوطنية معنية مع جميع الهيئات ومؤسسات الدولة واتحاد الجمعيات التعاونية بتحقيق الأمن الغذائي وخصوصا خلال الأزمات.

الأزمة السورية

بمنح الجيش «اذا اقتضى الامر» اذنا لشن عمليات عسكرية في سوريا.

وافادت قنوات التلفزيون التركية ان البرلمان صادق على الطلب الحكومي باكثرية 320 نائبا مقابل 129 «من اصل 550» في الجمعية الوطنية التي عقدت جلسة طارئة مغلقة لهذا الغرض.

واعتبارا من مساء أول أمس اعرب رئيس الوزراء التركي عن تصميمه على الرد على القصف الذي اوقع بحسب اخر حصيلة خمسة قتلى وعشرات الجرحى في قرية اكجاكالي التركية التي تقع قبالة مركز تل ابيض الحدودي السوري.

وشهد مركز تل ابيض الحدودي في الاونة الاخيرة معارك بين القوات الموالية للرئيس بشار الاسد ومقاتلي الجيش السوري الحر.

واعلن اردوغان في ختام اجتماع طارىء جمع مستشاريه «ان تسمح تركيا ابدا للنظام السوري بالقيام بمثل هذه الاستفزازات من دون عقاب والتي تهدد امننا القومي ضمن احترام القانون الدولي وقواعد التدخل».

وفي يونيو ازداد التوتر بين العاصمتين بعد اسقاط المضادات الارضية السورية مقاتلة تركية. لكن تهديدات انقرة بالرد، والتي تدعو منذ اشهر الاسد الى التنحي، بقيت مجرد تهديدات.

ودان الحلف الاطلسي والولايات المتحدة بشدة القصف الذي استهدف اكجاكالي واكدا تضامنهما مع انقرة.

ويتوقع ان تنشر الدول الـ29 الاعضاء في الحلف خلال الساعات القليلة القادمة اعلانا يدين بشدة القصف السوري ويطالب سوريا باحترام اراضي الدول المجاورة لها.

ووجهت تركيا امس الاول رسالة الى مجلس الامن الدولي للشكوى من الهجوم. و نشر مجلس الامن صباح الامس بيانا يدين بشدة القذائف السورية ويطالب دمشق باحترام اراضي الدول المجاورة.

من جانبه اكد نائب رئيس الوزراء التركي امس ان سوريا اقرت بمسؤوليتها عن القصف وقدمت لانقرة اعتذارها عن ذلك.

وقال بشير اتالاي للصحافيين ان «الجانب السوري اقر بما قام به واعتذر عن ذلك». وكان اتالاي يتحدث بعد تصويت للبرلمان بالموافقة على شن عمليات داخل سوريا.

بالمقابل حذرت مصر امس من المخاطر الجمة التي تحدق بالمنطقة بأسرها جراء احتمالات اتساع نطاق الأزمة السورية داعية الحكومة السورية الى ضمان عدم التعدي على حدود الدول المجاورة.

وأعرب عمرو في هذا الاطار عن تعازي مصر للشعب التركي في مقتل سيدة تركية وأطفالها الأربعة ليلة أمس جراء سقوط القذائف السورية.

وأكد في الوقت ذاته استمرار مساعي مصر لوقف نزيف الدم في سوريا وذلك من خلال الاتصالات العاجلة التي تجريها بلاده مع جميع القوى الاقليمية والدولية بهذا الشأن.

كما اكد عمرو مسؤولية الحكومة السورية عن وقف اراقة الدماء ووقف دائرة العنف والحيلولة دون اتساعها.